تسجيل ١٦٤ مشروعا استثماريا بتكلفة ١٢٩,٨ مليار ريال العام الماضي

■ ،،صنعاء/سبأ

سجلت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام الماضي ١٦٤ مشروعا بتكلفة ١٢٩ مليارا و٨٠٢ مليـون و٣٧٠ ألف ريال، توفـر ٤ آلاف و٥٢٣ فرصة عمل.

وأشارت رئيس قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار منتهى علي مثنى لـ«سبأ» إلى أن تلك المشاريع بلغت قيمة موجوداتها الثابتة ٨١ مليارا و٩١٢ مليونا و١١٥ ألف ريال.

وأفادت بأن تلك المشاريع توزعت على ١٣٧ مشروعا استثماريا محليا بكلفة ٨٦ مليارا و٨١٦ مليونا و٦٦٤ ألف ريال، و ٢٧ مشروعا أجنبيا بتكلفة استثمارية قدرها ٤٢ مليارا و٩٨٥ مليونا و٧٠٦ الاف ريال.

وبينت أن المشاريع الاستثمارية الصناعية تصدرت قائمة المشاريع المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار خلال العام الماضي ٢٠١٠ م من حيث عـدد المشاريـع وتكلفـة رأس المال الاستثماري مقارنة بالقطاعات الاخرى.

وقد بلغت المشاريع الصناعية المسجلة ٨٧ مشروعا بتكلفة ٧٩ مليارا و٧٨٨ مليونا و٢٩١ ألف ريال، بنسبة ٦١,٤٧ ٪ من أجمـالي رأس المال المسـتثمر، سـتوفر الفين و٢٠٤ فرص عمل.

وأشارت إلى أن المشاريع الخدمية جاءت في المرتبة الثانية من حيث رأس المال الاستثماري بـ ٢٧ مشـروعا بتكلفة ٣١ مليارا و٥٤٣ مليونا و٩٧٧ ألف ريال، وبنسبة ٢٤,٣٠ ٪ من إجمالي رأس مال المستثمر، ستوفر ٩٨٤ فرصة عمل، فيما جاءت المشاريع السياحية في المرتبة الثالثة بـ ٣٣ مشروعا برأس مال استثماري بلغ ١٤ مليارا و٦٩٣ مليونا و٢٦٤ ألف ريال بنسـبة ١١,٣٢٪ من إجمـالي رأس المال المسـتثمر، ستوفر ٩٧٢ فرصة عمل.

واحتلت المشاريع الزراعية المرتبة الرابعة بـ ١٧ مشروعا بتكلفة ٣ مليارات و٧٧٦ مليونا و٨٣٨ ألف ريال بنسـبة ٢,٩١ ٪ من إجمـالي رأس المال المستثمر، ستوفر ٢٦٣ فرصة عمل، فيما لم يتم تسجيل أي مشروع استثماري في القطاع السمكي خلال ذات الفترة.

ووفقا للمشاريع الاستثمارية المسجلة خلال العام الماضي بحسب المحافظات أشارت مثنى إلى أن محـافظة الحديدة احتلت المرتبة الاولى بعـدد ٢٣ مشـروعـا بتكلفـة ٦٩ مليـارا و٧٤٦ مليونا و٦٩١ ألف ريال، تليها محـافظة عدن بـ ١٥ مشروعا بتكلفة ٢٤ مليارا و٤٠٥ ملايين و٥٤٠ ألف ريال، ثم أمـانـة العـاصمـة بـ ٤٣ مشروعا وبكلفة ٩ مليارات و٤٦٥ مليونا و٩٨٦ ألف ريال، وجاءت محافظة حضرموت في المرتبة الرابعة بـ ٢٢ مشروعا بتكلفة ٧ مليارات و٦٨٧ مليونا ٩٠٢ ألف ريال، ثم محافظة صنعاء بـ ١٩ مشروعا بكلفة ٥ مليارات و٩١٠ ملايين و٧٧١ ألف ريال، كمـا احتلت محـافظة لحج المرتبة السادسة بـ ٧ مشاريع بتكلفة خمسة مليارات و٢٣٠ مليون ريال، يليهـا محـافظة تعز لـ ١٠ مشـاريع بتكلفة ثلاثة مليارات و٨٣٠ مليون ريال، ثم مـحـافظة إب بـ ٥ مشـاريع بكلفة مليارين و٢٤ مليونا و٩٤٨ ألف ريال.

وبحسب مثنى فقد سجلت الهيئة خلال ذات الفـتـرة ٥ مشـاريع بمـحـافظة عـمـران بـ ٦٩٣ مليونا و٦٧٠ ألف ريال، ومشـروعين بمـحـافظة مـــأرب بـ ٤٤٤ مليـــونـا و٥٧٤ ألف ريال، ومشروعين بمحافظة شبوة بـ ٣٤٥ مليونا و٩٠ ألف ريال.

ولفتت إلى أنه تم أيضا تسجيل ٥ مشاريع بمحافظة ذمار بـ ٣٤٠ مليونا و٦١٠ آلاف ريال، ومشروع واحد بالمحويت بـ ٢٧٣ مليونا و٥٨٨ ألف ريال، ومشروعين بمحافظة البيضاء بـ ٢٢٠ مليون ريال.

وبينت أنه تم أيضا تسـجيل مشروع واحد في كل من مـحـافظة ريمة بـ ٦٥ مليـون ريال، والضالع بـ ٦٠ مليون ريال، وحجة بـ ٤٠ مليون ريال.

وأوضحت رئيس قطاع الترويج أن المشاريع الاستثمارية الاجنبية توزعت على كل من مصر والكويت والسـعـودية والاردن وقطر ولبنان وسوريا والامارات وماليزيا وتركيا وتنزانيا والصين وبريطانيا وفـرنسـا وكندا وأمـريكا.. لافتة إلى أن تلك المشاريع ستوفر أكثر من ٧٠٠ فرصة عمل.

وبينت مثنى أن المشـاريع المصـرية احـتلت المرتبة الاولى في رأس المال الاستثماري من بين المشاريع المسجلة بتكلفة ٢١ مليارا و٩٠٠ مليون ريال لمشـروعين اسـتـثـمـاريين في القطاع الصناعي أبرزهما المساهمة في مشروع توليد الطاقة الكهربائية، ويليه رأس مـال المشاريع الاستثمارية الكويتية بتكلفة ١٦ مليارا و٥٩٣ مليونا و٧٢٠ ألف ريال لمشروعين استثماريين احدهما في القطاع الخدمي بتكلفة ١٦ مليارا و٥١٨ مليـونـا و٧٢٠ ألف ريال، والآخـر في القطاع الصناعي بتكلفة ٧٥ مليون ريال.

وجاءت المشاريع الاستثمارية السعودية في المرتبة الثالثة في رأس المال الاستثماري البالغ مليارين و٢٠٩ ملايين و١١٢ ألف ريال لثمانية مشاريع استثمارية.

وتوزعت المشاريع السعودية على ٤ مشاريع سياحية بتكلفة مليارا و٢٩ مليونا و٥٨٧ ألف ريال، ومشروعين خدميين بـ ٩٣٢ مليونا و٤٠٥ آلاف ريال، ومـشـروع صناعي بـ ١٧٥ مليـونا و٢٨٧ ألف ريال، ومـشـروع آخـر في القطاع الزراعي بكلفة ٧١ مليونا و٨٣٣ ألف ريال.

وأشـارت مـثـنى إلى أن المشـاريع الاردنيـة جـاءت في المرتبـة الرابعـة بواقع مـشـروعين استثماريين في القطاع الصناعي بتكلفة ٨٤٢ مليونا و٧١٧ ألف ريال.

ولفتت رئيس قطاع الترويج إلى أن الهـيـئـة سجلت خلال ذات الفـترة مشروعا قطريا في القطاع السـيـاحي بتكلفـة ٢٠٠ مليـون ريال، ومشروعين لبنانيين بتكلفـة ١٧٤ مليونا و٦٩١ ألف ريال، أحدهما في القطاع الصناعي بتكلفة ١٣٠ مليون ريال، والآخر في القطاع الخـدمي بتكلفـة ٤٤ مليـونا و٦٩١ ألف ريال، كـمـا تم تسـجيل مشروع سوري في القطاع الصناعي بتكلفـة ٤٤ مليـونا و٢٧٨ ألف ريال، ومشـروع إماراتي في القطاع الزراعي بتكلفة ٤١ مليونا و١٩٤ ألف ريال.

وبحسب مثنى فقد تم خـلال الفـتـرة ذاتهـا تسـجيل مشـروع اسـتـثـماري تركي في القطاع السـياحي بتكلفـة ١٥٧ مليونا ريال، ومـشـروع ماليزي في القطاع السياحي بـ ٢٢ مليونا و٥٧٠ ألف ريال، كما تم تسجيل مشروع بريطاني في القطاع السياحي بتكلفة ٤٥٦ مليونا و٧٦٤ ألف ريال، ومـشـروع صـيـنـي في القطاع الصناعي بتكلفة ١٢٤ مليونا و٣٨٦ ألف ريال، ومشروع فرنسي في القطاع الصناعي بتكلفة ١٠٨ ملايين و٥٢٥ ألف ريال، بالاضافة إلى تسجيل مشروع كندي في القطاع الخـدمي بـ ٥٠ مليـون ريال، ومشروع تنزاني في القطاع الصناعي بتكلفة ٤٥ مليونا و٧٢٩ ألف ريال، ومشروع أمريكي في القطاع الخدمي بـ ١٥ مليون ريال.

ووفقـا للشكل القـانوني للمشـاريع المسـجلة خـلال العـام الماضي، فـقـد تصـدرت الشـركـات ذات المسـؤوليـة المحـدودة قـائمـة رأس مـال المشاريع الاستثمارية خلال ذات الفترة بكلفة ٧٥ مليارا و٨٨ مليونا و٤٧١ ألف ريال، تليهـا الاستثمارات الفردية بـ ٣٧ مليارا و٧٤٨ مليونا و٣٣٥ ألف ريال، ثم الشـركـات المسـاهمـة بـ ٥ مليـــارات و١٠٤ مـــلايين و٦٣٧ ألف ريال، والقطاع العام بـ٤ مليارات و٩٠٠ مليون و٤٧١ ألف ريال.

دعوة لزيادة المدخرات المحلية وتطوير القطاع المالي واستغلال مدخرات القطاع المصرفي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا تقرير اقتـصـادي حديث إلى ضرورة تطوير القطاع المالي في اليمن واتخاذ سياسات ادخارية محفزة والعمل على زيادة تعبئـة المدخرات المحلية واسـتـغـلال مدخرات القطاع المصرفي وتوظيفها بشكل فاعل في تمويل مشـاريع التنمـيـة في اليمن وتقليص الاعـتـمـاد على القـروض والمساعدات الخارجية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وطبقا للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن زيادة تعبئة المدخرات المحلية يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات اهمها ترشيد الانفاق الحكومي وتنفيذ سياسات نقدية ومـالـيـة تشـجـع على تعبـئـة المدخرات وجـذب مـدخـرات القطاع المصرفي والقطاع الخاص.

ويشير التقرير إلى أهمية انتهاج سياسات إعلامية داعية لترشيد السلوك الاسـتـهـلاكي وايجـاد الوعي الادخـاري لدى المواطنين وتنمـيـتـه بالاضافة – وهو الأهم – إلى ضرورة العـمـل على تطوير المؤسـسـات الادخـارية وتوسـيـعـهـا وتحسين خدماتها وتعزيز الثقة بها.

ويؤكد خبـراء اقتـصـاد على أهمية تشـجـيـع وتحـفـيـز مـدخـرات القطاع المـصـرفي الخـاص وايجـاد مناخ آمن وبيئة تشريعية وقانونية دافعة لجذب هذه المدخرات وتوظيفها استثماريا وتنمويا.

وعلى الرغم من التطورات الايجابية في جـانـب الادخـــار المحلي إلا أن اهمـيـتـه النسـبـيـة في الناتج المحلي الاجـمـالي مـا تـزال اقل من المسـتـوى المطلوب لتمويل التنمية في اليمن وهو ما يؤدي إلى استمرار الاعتماد بشكل كـبـيـر على القـروض والمسـاعـدات الخـارجـيـة المقـدمـة من المانحين في تمويل خطط التنمـيـة الاقـتـصـادية والاجتماعية بشكل عام.

ويرى اقتصاديون أهمية التركيز على الادخـار ووضع سـيـاسـات ادخـارية فـاعلة تعـمل على تعـبـئـة المدخـرات المحـليـة وايجـاد الخطط اللازمة لتطوير المؤسسات المختصة في هذا الجانب بالاضافة إلى العمل على جذب مدخرات القطاع المصرفي والقطاع الخـاص وايجـاد الوسـائل المحفزة المناسبة لاستغلالها في خدمة التنمية الاقتصادية.

مؤكـدين على ان الـتـمـويل يمثل المشكلة الرئيسـيـة التي تواجـهـهـا العملية الاستثمارية في بلادنا وكذا امام التنمية الشاملة حيث تقتضي الحاجة إيجاد مصادر تمويل متعددة كافية للنهوض بالتنمية ولتحـفـيـز المستثمرين على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في بلادنا بشكل امثل.

ويشـدد الخـبـراء على أهمـيـة استكشاف مختلف السبل والخيارات المتاحة لإيجاد قنوات مالية متعددة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وإقامة شراكة واسـعـة مع القطاع الخاص في البلاد وكذا مع المؤسسات المالية والجهات المانحة.

وطبقا للتقرير فإن هناك ضرورة حتمية للارتقاء بأداء المؤسسات المالية والاقـتـصـادية وتطوير القطاع المالي والمصرفي لتعـزيز قـدرته التـمـويلية لمشاريع التنمية التي تحتاجها بلادنا في مختلف المجالات.

إنتاج اليمن من الحبوب الغذائية يتجاوز مليون طن في ٢٠١٠م

■ صنعاء/سبأ

حقق اليمن ارتفـاعـا في إنتـاج مـحـاصيل الحبوب الغذائية خلال العـام الماضي وصل إلى أكـثـر من مليون طن مسجلا أعلى معدل إنتاج خلال السنوات الماضية.

حيث بلغ إنتاج الحبوب الغذائية المختلفة الذرة، الذرة الشامية، الدخن، القـمح، الشـعـيـر في العـام ٢٠١٠م مليـوناً و١٣ ألف طن تقـريـبـا بزيادة ٣٣٨ ألفاً و٤٥٥ طنا عن العام ٢٠٠٩م وبنسبة زيادة قدرها ٣٣,٤٪.

ووفقـا لبيانات الاحصـاء الزراعي فـإن أعلى إنتـاجـيـة لليمن من هذه الحـبـوب في العـام ٢٠٠٧م والتي وصلت إلى نحـو ٩٤٠ ألفاً و٨٣٢ طنا مـقـارنـة بـ٧١٣ ألفـاً و٧٣٩طنا في ٢٠٠٨م، و٦٧٤ ألفـاً و٤٩٠ طنا في ٢٠٠٩م.

وتشـيـر البـيـانـات إلى أن الرقـعـة المزروعة بمحاصيل الحبوب الغذائية الذرة، الذرة الشامية، الدخن، القمح، الشعير توسعت لتصل إلى ٩٢٧ ألفاً و٣٠٣ هكتـارات في العـام الماضي مـقـارنـة بـ٦٧٧ ألفـاً و٧١٦ هكتـارا في ٢٠٠٩م مسجلة زيادة قدرها ٢٦,٩٪.

وارجـع وزيـر الـزراعـــة والـري الدكـتـور منصـور الـحـوشـبي الزيادة الملحـوظة في إنـتـاجـيـة مـحـاصـيـل الحبوب الغذائية إلى الأمطار الغزيرة التي شـهـدتـهـا الـيـمن في الموسم الزراعي الماضي والتي اثرت بشكل إيجابي على زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل عام خاصة محـاصيل الحبوب الغذائية والتي تعتمد بدرجة رئيسية على مياه الأمطار.

وأوضح الحـوشـبي في تصـريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن حزمة الـتـدخـلات والـبـرامج والأنشطة التي نفـذتـهـا الوزارة خـلال العـام الماضي اسـهـمـت بـفـاعـلـيـة في رفع إنـتـاجـيـة الوحدة الواحدة من المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية المختلفة لاسيما الحبوب الغذائية لتوفير الأمن الغذائي.

وقـــال ســـعـت الوزارة إلى دعم إنتاجية الحـبـوب الغذائية من خـلال تكثيف وتعزيز جـهـود الإرشاد الزراعي وتعـمـيـم انشطتـه على كـافـة مناطق ومـحـافظات الجـمـهـورية، إلى جـانـب تـوفـيـر الـبـذور المـحـسـنة والمدخلات الزراعـيـة الأخـرى من أسـمـدة ومـسـتـلزمـات زراعـيـة وانظمـة ري وغيرها.

وأشـاد الوزير الـحـوشـبي بدور الهـيـئـة العـامـة للبـحـوث والإرشـاد الزراعي في استنباط اصناف محسنة عـالـية الإنـتـاجـية والجـودة ومـقـاومـة للجـفـاف والآفـات وبما يسـاعـد في تحـقـيـق عـائـدات اقـتـصـادية مـجـزية للمزارعين.

وبحسب بيانات الاحصـاء الزراعي فإن إنتاجية اليمن من الحبوب الغذائية المختلفة العام الماضي توزعت على ٥٠٧ آلاف و٣٠٢ طن من الذرة، و٢٦٥ ألفـاً و٤٣٢ طنا من القـمح، و١١١ ألفـاً و١٣٥ طن دخن، إضافة إلى ٨٩ ألفاً و٤٥٤ طن ذرة شامية و٣٩ ألفاً و٦٢٢ طن شعير.

واظهـرت البـيـانـات أن مـحـافظة الحديدة تصـدرت قـائـمـة المـحـافظات الأكـثـر من حـيـث إنـتـاجـيـة وزراعـة مـحـاصـيـل الحـبـوب الغـذائـيـة العـام الماضي حيث بلغ إنتاجها من الحبوب ٢٠٩ آلاف و٥٩٦ طنا من مـسـاحـة مـزروعـة قـدرهـا ٢٢٣ ألفـاً و٥٩٥ هكتارات، تلتها مـحـافظة صنعاء من حـيـث الإنـتـاجـيـة بواقع ١٠٧ آلاف و٨٠٣ أطنان ثم مـحـافظة حـجـة من حيث المساحة بواقع ١٠٥ آلاف و٦٨٩ هكتارا.

ضبط ٩٣ إرسالية نباتية واردة و٧٩٢ شتلة زراعية لمخالفتها لقانون الحجر النباتي

■ ،،صنعاء/سبأ

ضبطت وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة لوقاية النباتات خلال العام الماضي ٩٣ إرسالية نباتية واردة إلى اليمن و٧٩٢ شتلة زراعية لمخالفتها قانون الحجر النباتي ولائحته التنفيذية.

وأوضح مدير عام وقاية النباتات المهندس عبدالله حسين السياني لـ«سبأ» أنه تم إعادة ٦٤ إرسالية نباتية من الإرساليات المضبوطة إلى بلد المنشأ أو البلد الذي جلبت منه، شملت ٨٢٠ طناً من البطاطا والمشمش والزبيب والتمر الهندي والليمون والبن.

كما تم إتلاف ٢٩ إرسالية واردة تحتوي على ١٨٧ طناً من القمح والأرز والذرة الشامية والفلفل الأسود والثوم ودرنات البطاط والتفاح والأناناس، إلى جانب إتلاف ٧٩٢ شتلة زراعية تم استيرادها بطريقة مخالفة للقانون.

وأشار السياني إلى أن تلك الإجراءات تأتي في إطار أنشطة الوزارة المتعلقة بحماية المزروعات والنباتات من الآفات النباتية التي قد تدخل البلاد نتيجة الشتلات والفسائل الزراعية المستوردة من الخارج.

ووفقا للتقرير السنوي للإدارة العامة لوقاية النباتات الخاص بأنشطة الحجر النباتي فإن عدد الإرساليات النباتية الواردة إلى اليمن خلال العام ٢٠١٠م والتي تم استكمال إجراءات الحجر النباتي لها في منافذ الحجر النباتي ومنحت لها تصاريح استيراد بلغت ٦ آلاف و٧٨٠ إرسالية نباتية من بذور الخضروات والنخيل والقمح والأرز والبهارات والمكسرات والبقوليات والفواكه والتمر، إضافة إلى ٦٩ ألف فسيلة نخيل وشتلات أناناس وفواكه وزينة وعقل زيتون.

وبين التقرير أن عدد الإرساليات النباتية الصادرة التي استكملت لها إجراءات الحجر النباتي ومنحت لها شهادات الصحة النباتية خلال العام الماضي بلغت ٢٨ ألفاً و٢٩٠ إرسالية نباتية تزن ٣٩٢ ألفاً و٧٠ طناً شملت قشر البن والزبيب والفواكه والخضروات والعسل والحبوب الغذائية والبهارات والقطن وشتلات الفاكهة وحراجيات.

وأشار التقرير إلى أن هذه الإرساليات تم تصديرها إلى أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، تركيا، اليابان، اريتريا، كينيا، الصومال، دول الخليج، مصر، سوريا، لبنان، ليبيا، الأردن، جيبوتي والسودان.

ضبط ٢٢٦ مخالفة تجارية بالحديدة

■ ،،الحديدة / سبأ

ضبط مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة الحديدة خلال الفترة يناير – فبراير من العام الجاري ٢٢٦ مخالفة تجارية.

وأوضح مدير عام المكتب عبدالعليم الدرويش لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أن المخالفات شملت عدم إشهار الأسعار ونقص في أوزان الخبز وعدم كتابة البيانات التوضيحية للمستهلك ومخالفات لبائعي الخضروات والفواكه والدجاج واللحوم.

وأشار إلى أن تلك المخالفات سيتم إحالتها إلى النيابة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

الحديدة.. تصدير منتجات وطنية بقيمة ٣٤ مليار ريال

■ ،،الحديدة/سبأ

بلغت قيمة صادرات الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة الحديدة خلال العام الماضي إلى الخارج ٣٤ مليارا و٦٩٩ مليون ريال تضمنت صادرات بحرية وصناعية وزراعية وصحية.

وأوضح مدير عام غرفة تجارة وصناعة الحديدة محمد عبدالواحد الحطامي لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن الغرفة صدرت العام الماضي ٣٥٤ طناً من الفل اليمني بقيمة ٣٤ مليونا و ٣٦٠ ألف ريال و٣٨٥ طناً من الهرد والوزف بقيمة ١٨ مليونا و٣٠٠ ألف ريال إلى المملكة العربية السعودية.

وأشار إلى أن الغرفة صدرت إلى الأسواق السعودية أيضا ٢٦٦ طناً من السواك بقيمة ٢٦ مليونا و٦٨٤ ألف ريال، إضافة إلى تصدير الفين ٥٩٠ طناً من الحناء إلى السعودية وليبيا والجزائر بقيمة ١٩٧ مليوناً و٩٩٧ ألف ريال.

٤٠٪ من كمية الاستهلاك تعتمد على الواردات

الدعوة لتعزيز الاستثمارات المحلية في إنتاج اللحوم في اليمن

■ ،،كتب/أحمد الطيار

حثت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة والقطاع الخـاص في بلادنا إلى إيلاء الاسـتـثـمـار في إنـتـاج اللحوم بأنواعـهـا البيضـاء والحمراء أولوية للاسـتـثـمـارات المحليـة مـحـذرة في نفس الوقت من تزايد الفجوة الغذائية القائمة في إنتاج اللحوم بأنواعها في اليمن.واستندت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد محمد دحان الجبري كـبـيـر أخـصـائي مكتب الزراعـة والري بمـحـافظة تعـز إلى آخـر الإحـصـائـيـات الرسـمـيـة عن الإنـتـاج الحـيـواني في اليمن والتي تشـيـر إلى إن نسـبـة الاكـتـفـاء الذاتي لليمن من اللحوم تتناقص عاما بعد آخر ولم تتجاوز في ٢٠٠٩م ٦٠٪ .

وأوضـحـت الدراسـة أن الإنـتـاج المحلي من اللحوم الحمـراء بلغ ٩٦٧٣٥ طنا ولم تسـجل أي صـادرات للخـارج من اللحـوم اليمنـيـة فـيـمـا بلغت الواردات حوالي ٤٩٤١٧,٤٤ طن، وعليه فإن المتاح للاستهلاك بلغ حوالي (١٤٦١٥٢,٤٤) طناً.

وقالت الدراسة إن نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء كانت (٦٦,١٩٪) تقريباً ، أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد بلغ الإنتاج منها حسب آخر إحـصـائيـة حوالي (١٣٩٦٢٥) طناً وكانت الواردات منها حوالي (١٠٨٠٨٩) طناً، ولم تسـجل أي واردات.

مشيرة إلى أن المتاح للاستهلاك من اللحوم البيضاء بلغ حوالي (٢٤٧٧١٤) طنا، وبناء عليه فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحـوم البيضـاء كـانت (٥٦,٣٦٪)، ويمكن القـول أن نسـبـة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء معـاً تصل إلى حـوالي (٦٠٪) ، أي أنه مـازال هناك فـجـوة غـذائـيـة قـدرهـا (١٥٧٤٩٦,٤٤) طن بنسبة ٤٠٪ تقريباً، وكلاهما على حد سواء اللحوم الحمراء أو البيضاء غنية بالبروتين الحيواني الذي يعد من أهم العناصر الغذائية ولا يمكن الاستغناء عنها.

وبينت الدراسة أن قطاع الإنتاج الحيواني في بلادنا بحاجة لمزيد من الاهتـمـام من قبل الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والري ، وتنتظر هذه الثروة منا جميعاً مضاعفة الجهود والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة والمهتمة كي تنمو نمواً مناسبا ومرضياً ، خصوصاً وبلادنا تحتل مركزاً متخلفا بين الأمم في هذا المضمار ، ويمكن أن تنمو وتزدهر هذه الثروة إذا ما تم التركيز على بعض الجوانب كالاهتمام بالتغذية على سبيل المثال سواء عن طريق حماية المراعي الطبيعية وتطويرها وتحسينها أو عن طريق توفير الأعلاف الخضراء من حشائش وأعلاف ذرة أو برسيم ، حيث بينت الإحصائيات الأخيرة أن إنتاج اليمن بلغ مليون و٧٥٠ ألف طن نتاج من عدة مصادر طبيعية وبرية التي يمكن العناية بها وحمايتها وتطويرها، أو تقديم إضافات غذائية مثل النخالة (البوشة) أو الكسبة لأهميتها الغذائية واحتوائها على نسبة عالية من البروتين .

ولفتت الدراسة إلى أن إنتاج محافظة تعز من اللحوم بلغ (٢٨٧١٨,٩٥) طناً، وقد يبلغ المتاح للاستهلاك فيها من اللحوم (٤٧٨٥٤,٧٧) طناً، وعليه تكون نسبة الاكتفاء الذاتي أيضاً (٦٠٪) وبلغ نمو الثروة الحيوانية في محافظة تعز للأبقار والأغنام والماعز والإبل ١٢، ١٨,٧، ١٤,٢، ٤,٤ ٪ على التوالي وذلك في عام ٢٠٠٩م بالمقارنة بعام ٢٠٠٥م، وقد احتلت المراكز الثالث والثالث عشر والسابع والحادي عشر لكل نوع من أنواع الثروة الحيوانية على التوالي.